

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر

د. حسن أمين محمد محمود

مدرس الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة أسوان

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٨)، وذلك بالإجابة على تساؤلين: ما هو تأثير التعاملات مع البنوك على النمو الاقتصادي؟، وما هي طبيعة ومدى العلاقة بين العمق المالي وتقليص الفقر في مصر؟

وتم توظيف معادلتين باستخدام منهجية ARDL . وتظهر نتائج التقدير: (١) وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين مؤشر الشمول المالي (متمثلة في ودائع القطاع العائلي لدى البنوك التجارية) والنمو الاقتصادي، (٢) أنه على المدى القصير، توجد علاقة طردية ومعنوية بين كل من مؤشرات الشمول المالي (القروض المستحقة على القطاع العائلي للبنوك التجارية وودائع القطاع العائلي لدى البنوك التجارية) والنمو الاقتصادي، (٣) بالنسبة للعلاقة بين العمق المالي وتقليص الفقر، فقد اتضح أنه على المدى الطويل توجد علاقة طردية ومعنوية تربط بين تقليص الفقر مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل ومؤشرات العمق المالي (حجم الائتمان للقطاع الخاص وعدد ماكينات الصراف الآلي)، (٤) بالنسبة للأجل القصير، فقد ثبتت العلاقة الطردية والمعنوية بين تقليص الفقر مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل وبين المتغيرات الثلاثة للعمق المالي.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز وترسيخ الشمول المالي في مصر من خلال محو الأمية المالية، وحماية العملاء، وتوفير الخدمات المالية للمناطق التي ينتشر فيها القطاع العائلي، وإشراك ذوي الدخل المنخفضة في الخدمات المالية الرسمية خاصة عبر منتجات التمويل متناهي الصغر.

Abstract:

The study aims to measure the impact of financial inclusion on economic growth in Egypt during the period (1995-2018), by answering two questions: What is the effect of transactions with banks on economic growth ?, What is the nature and extent of the relationship between financial depth and poverty reduction in Egypt?

Two equations were employed using the ARDL methodology. The results of the estimate show: 1) There is a balanced relationship in the long term between the index of financial inclusion (represented in family sector deposits with commercial banks) and economic growth, 2) that in the short term, there is a direct and significant relationship between each of the indicators of financial inclusion (loans due on The family sector of commercial banks, deposits of the family sector with commercial banks (and economic growth, 3) With regard to the relationship between financial depth and poverty reduction, it has become clear that in the long term there is a direct and significant relationship between poverty reduction measured by the average per capita income and indicators of financial depth (credit size by Special sector and number of ATMs), 4) For the short term, the direct and significant relationship between poverty reduction has been established, measured by the average per capita income and the three variables of financial depth.

The study concluded that more efforts should be made to enhance and consolidate financial inclusion in Egypt through financial literacy, customer protection, provision of financial services to areas where the family sector is widespread, and the involvement of people with low incomes in official financial services, especially through microfinance products.

مصطلحات أساسية: القطاع المالي الرسمي، الشمول المالي، النمو الاقتصادي،
. ARDL

١ / مقدمة :

البنك الدولي في تقريره الصادر في عام ٢٠١٤، يعرف الشمول المالي بأنه نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان. ويؤكد البنك الدولي في تقريره في ٢٠١٨، بأن الشمول المالي بدأ يتسارع عالمياً بتزايد استخدام الانترنت والهواتف المحمولة، حيث يمتلك ٣.٨ مليار فرد بالعالم يشكلون ٦٩% من البالغين حسابات بنكية أو حسابات لدى شركات تقدم خدمات مالية عن طريق الهاتف المحمول، وهي خطوة أساسية على طريق مجابهة الفقر. وقد كانت هذه النسبة لا تتعدى حوالي ٥١% في عام ٢٠١١، ونحو ٦٢% في عام ٢٠١٤.^١

أما صندوق النقد العربي، فيعرف الشمول المالي في تقريره المشترك مع المجموعة الاستشارية للفقراء في ٢٠١٧ بأنه هو تمتع كافة الأفراد (بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة)، والشركات (بما فيهم الشركات الصغيرة) بإمكانية النفاذ والوصول والاستفادة الفعالة بأسعار مناسبة لعدد متسع من الخدمات المالية الرسمية بجودة عالية، يتم توفيرها بطرق رسمية وبشكل مستدام من خلال مجموعات متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في ظل منظومة قانونية وتنظيمية مناسبة.^٢

وتعرف دراسة (Hannig and Jansen (2010)^٣ الشمول المالي كنظام مالي، بأنه ذلك النظام الذي يضمن لكل الأفراد إمكانية النفاذ إلى استخدام الخدمات

المالية الأساسية ، علي سبيل المثال إتاحة الفرصة للادخار وتنفيذ المدفوعات والتحويلات والوصول إلى خدمات التأمين.

وحسب البنك المركزي الهندي (The Reserve bank of India, 2008) يعرف الشمول المالي بأنه هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها الفئات الأضعف أو المجموعات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من خلال الجهات الرسمية الفاعلة السائدة بالمجتمع. أما البنك المركزي النيجيري (Central Bank of Nigeria , 2012)، فيعرف الشمول المالي بأنه الوضع الذي يتمكن فيه الأفراد البالغون بسهولة من الوصول إلى مجموعة متسعة من المنتجات المالية المصممة وفقاً لاحتياجاتهم ويتم توفيرها بتكلفة معقولة. وتشمل هذه المنتجات الادخار والمدفوعات والائتمان والتأمين والمعاشات التقاعدية^٤.

وقد وضع البنك الدولي استراتيجية عامة يعتبر في سياقها الشمول المالي أحد أهم أهدافه، تشارك فيه ما يناهز ٥٥ دولة. ووحده عام ٢٠٢٠ كتاريخ لاحتراز هذا الهدف، معتبرا أن الشمول المالي وتسهيل الحصول على الخدمات المالية طريقا لتقليص الفقر، عن طريق تحفيز كل من الادخار والاستثمار، مفترضا أن إقرار معايير النزاهة وحماية المستهلك ستؤدي إلى توسيع قاعدة المتعاملين، الأمر الذي سيمكن البنوك المركزية من مواجهة كافة أشكال الاحتيايل المالي.

وتتضح أهمية الشمول المالي في العديد من التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإيجابية التي تترتب عليه، والنابعة من جراء تخفيف مستويات المخاطر لكل من مستخدمي الخدمات المالية والمؤسسات المالية على وجه سواء، ومن ثم تقليص مخاطر النظام المالي ككل.

وبصفة عامة، لقد تم تبني تطبيق معايير الشمول المالي على مستوى معظم دول العالم من قبل البنوك المركزية، ومنظمات وضع المعايير الدولية، وذلك لتأثيرها على الأداء الاقتصادي من حيث دعم النمو الاقتصادي من خلال تطوير القطاع المالي،

وتحسين استقرار القطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال، وتقليص مخاطر تمويل الإرهاب من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد، فضلا عن بعض الإيجابيات الأخرى الملموسة نتيجة رفع معدلات الإدماج المالي^٥.

وقد ربطت كثير من الأدبيات السابقة النمو الاقتصادي بتحقيق الشمول المالي، من خلال علاقة الأخير بتقليص الفقر، حيث تشير احصائيات الأمم المتحدة إلى أن هناك ما يناهز ٤ مليار شخص بالعالم يعيشون على مستويات دخول تقل عن ١٥٠٠ دولار سنويا، وكثير من هؤلاء يحتاجون إلى تحسين أوضاعهم المعيشية، ويحتاجون إلى الحصول على تمويل للخروج من فقرهم، ولكنهم غالبا ما لا يتمكنون من الحصول على خدمات مالية بالشكل والجودة المطلوبة. ويرجع ذلك إلى أن معظم المؤسسات المالية تسعى إلى تعظيم أرباحها وتقليص مخاطرها. ولسوء الحظ أن التعامل مع الفئات الفقيرة بالمجتمع يتعارض مع هذين الهدفين. لذلك، فإن معظم مقدمي الخدمات المالية لا يقبلون بسهولة توفير الخدمات المالية للفقراء.

وعليه، فإن عدم تحقيق الشمول المالي إنما يعود إلى أسباب عديدة ومتنوعة، بعضها اختياري والبعض الآخر إجباري. حيث يرجع بصفة رئيسية إلى عدم رغبة الفرد نفسه في التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية. ولكن النسبة الأعلى من أسباب عدم تحقيق الشمول المالي تعود في الحقيقة إلى اجبار الأفراد وخاصة الفقراء منهم على عدم التعامل مع المؤسسات المالية، لأن الأخيرة هي التي لا ترغب أو تتباطئ في تقديم خدماتها لأسباب تتعلق بارتفاع معدلات المخاطر أو ضالة الأرباح المتحققة نتيجة التعامل معهم، أو لأسباب أخرى سيتم ذكرها في هذا البحث^٦.

من هنا، فإنه من الأهمية بمكان فحص تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي بمصر. وتتبع أهمية تقييم هذا التأثير من ضرورة اختبار وتقييم دور الأدوات والوسائل التي اعتمدت عليها الجهات الرسمية بمصر في تحقيق الشمول المالي.

٢ / الشمول المالي بمصر :

يمكن تقسيم النظام المالي في مصر بصفة عامة إلى قطاعين رئيسيين : القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي. ولا يمتلك القطاع غير الرسمي أي أطر مؤسسية شرعية واضحة، فضلا عن عدم امتلاكه أي هيكل رسمي للأسعار. ويقدم هذا القطاع العديد من المنتجات والخدمات المالية بشكل غير رسمي، من أهمها خدمات الاقراض للأموال المحلية، وجمع الأموال، وجمعيات الادخار والقروض التعاونية وغيرها. ورغم ضعف هذا القطاع وتباطؤ تطوره وعشوائية تعاملاته، والقيود التي تقيد النفاذ والوصول إلى خدماته، إلا إنه لا يزال يسيطر على نسبة هامة من سوق الخدمات المالية بمصر منذ التسعينات.

ويعاب على هذا القطاع غير الرسمي أنه غير مدمج في النظام المالي الرسمي، وبالتالي فإنه يمثل فرص اقتصادية ضائعة علي الاقتصاد الوطني، فضلا عن أنه يمتلك العديد من المخاطر، بدءا من عدم معرفة حجم تعاملاته بشكل دقيق، فضلا عن العديد من المخاطر والتأثيرات المجهولة لكيفية استغلال هذه الأموال المخزنة في المستقبل، إضافة إلى عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها أصحاب هذه الأموال من النصب أو الاحتيال.

هذا ويسهم النظام المالي المصري بنسبة ٣.٩% في الناتج المحلي الإجمالي للدولة (تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠١٨).^٧ وجدير بالملاحظة أن مصر - مثلها مثل العديد من الدول النامية الأخرى- تدير نظاما ماليا قائما على النقد، حيث يعتبر النقد هو الطريقة الشائعة لتسديد المدفوعات، وهو الأمر الذي يزيد من مستوى الصعوبات التي تواجه تطبيق الشمول المالي.

وفي سياق التحول الكبير لصناعة الخدمات المالية في معظم دول العالم على ممر السنوات الأخيرة من النظام التقليدي لتنفيذ المعاملات ودمجها في أساليب مبتكرة حديثة لتنفيذ خدماتها بشكل أكثر كفاءة للوصول إلى مجموعة واسعة من المستهلكين، وفي ضوء الاستراتيجية العامة التي يتبناها البنك الدولي والعديد من المنظمات الدولية

لنشر معايير الشمول المالي، فقد اتجهت الحكومة المصرية لتطبيق العديد من المبادرات والبرامج لإحراز الشمول المالي.

وتبنت الحكومة مفهوم الشمول المالي بحيث يتم توفير جميع المنتجات والخدمات المالية حسب احتياجات كل فرد أو مؤسسة، ومن أهمها الحسابات الجارية وحسابات الادخار وخدمات المدفوعات والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وغيرها، عن طريق المؤسسات الرسمية، والتي من أهمها البنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية، وذلك بأسعار مناسبة، وبطرق يسهل الحصول عليها، شرط إتاحة حماية لحقوق المستهلكين، وبما يضمن أيضا احتواء كافة الفئات بالمجتمع بما فيها الفئات المهمشة ماليا من أصحاب الدخل المنخفضة، للتعامل مع الجهاز المصرفي.

وقد أطلق البنك المركزي المصري مبادرات هامة لدعم توجهات الشمول المالي، من أهمها التمويل العقاري في فبراير ٢٠١٤، وحساب لكل مواطن في سبتمبر ٢٠١٥، ومبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفوائد ميسرة تصل إلى ٥ % في يناير ٢٠١٦، وتطوير نظام الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة Grading Module بشركة I-Score سواء بقوائم مالية أو بدون قوائم، فضلا عن إصدار تعليمات لتحفيز البنوك للاستثمار في صناديق الاستثمار المباشر للشركات الناشئة الصغيرة في مايو ٢٠١٩، في مراحلها المختلفة سواء الاستثمار الملائكي Angel Investment ، أو رأس مال المخاطر Venture Capital ، أو الاستثمار في أسهم النمو Growth Funding^١.

كما اتجه البنك المركزي المصري مؤخرا لتطبيق العديد من المبادرات لنشر معايير نظام مالي عصري لزيادة حدود "التعاملات غير النقدية" من خلال زيادة انتشار الطرق والوسائل المبتكرة لتسديد المدفوعات مثل ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونظام الدفع الإلكتروني، والمال عبر الهاتف المحمول، بحيث يتم تسهيل تلك الخدمات المالية لكل من البنوك وعملائها، وبشكل يقلص من حجم المخاطر المرتبطة بالأساليب التقليدية للخدمات المصرفية في مصر.

علاوة على ذلك، نال السوق المالي قدر كبير من الإصلاح في سياق تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية: تحسين مستويات وجودة الإفصاحات وزيادة مساحة التواصل ما بين الشركات المقيدة ومديري المحافظ وشركات الوساطة المالية، وتطوير البنية التكنولوجية وتحسين بيئة التداول وآلياته واستحداث وتفعيل آليات ومنتجات مالية جديدة، وزيادة مساحة التواصل مع المؤسسات المالية المحلية والدولية والمستثمرين^٩. الأمر الذي عزز إلى حد كبير من سيولة السوق، وقدم منصات تداول بديلة وخلق بيئات داعمة للمنتجات الجديدة.

وعلى الرغم من أن الشمول المالي بدأ يلعب دوراً إيجابياً في نمو الاقتصاد المصري، إلا إن بعض المشاكل المرتبطة لا تزال تواجه تطبيق الشمول المالي، من أهمها الافتقار إلى التعليم الكافي في مجال محو الأمية المالية، والفجوة بين الجنسين في ملكية الحساب، وضعف خدمات الاتصالات في المناطق الريفية.

جدول (١) مؤشرات الشمول المالي لمصر

المؤشر	القيمة
الحسابات (كنسبة مئوية من السكان الأعلى من ١٥ سنة)	٣٣%
الحسابات للنساء (كنسبة مئوية من السكان الأعلى من ١٥ سنة)	٢٧%
المدفوعات الرقمية المنفذة أو المستلمة في العام الماضي (كنسبة مئوية من السكان الأعلى من ١٥ سنة)	٢٣%
Received wages or government transfers into an account (% age 15+)	٢٠%
Mobile agent outlets per 100,000 adults	٣٥
المشروعات الصغيرة التي تمتلك حسابات لد مؤسسة مالية رسمية	٦٧

المصدر: قواعد بيانات :

(Global Findex database, 2017), (Financial Access Survey, 2015), (Enterprise Surveys, 2016).

ووفقاً لإحصاءات Global Findex زادت الفجوة بين الجنسين في عام ٢٠١٧ عنه في ٢٠١١، حيث بلغت هذه الفجوة حوالي ١٠% في ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٦% في عام ٢٠١١، ويرجع ذلك للتحسن الكبير الذي طرأ على ملكية حساب لدى مؤسسة مالية لدى الرجال بمصر. هذا فضلاً عن استمرار انخفاض نسبة ملكية حساب لدى مزود خدمات الهاتف المحمول، حيث أنها لم تتجاوز ٢% في عام ٢٠١٧.

ورغم أن الشمول المالي قد بدأ تطبيقه كمنظومة رسمية ومعلنة بدءاً من ٢٠١٥-٢٠١٦، إلا إن خطواته وإجراءاته بدأت تظهر وتتضح بشكل غير منظم بدءاً من عام ٢٠٠٤ مع الاعلان عن نية الدولة للتوجه نحو الحكومة الإلكترونية. لذلك، فيمكن السعى لقياس أثر الشمول المالي لفترة تتجاوز حدود فترة تطبيقه الرسمي، وهو الأمر الذي يمكننا من التعرف على المحددات الأهم والأعلى تأثيراً للشمول والادماج المالي على النمو الاقتصادي وتقليص الفقر.

٣/ الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر اعتماداً على بيانات الفترة (١٩٩٥-٢٠١٨)، وذلك من خلال الإجابة على تساؤلين رئيسيين، هما :

- ما هو تأثير التعاملات مع البنوك على النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر؟
- ما هي طبيعة ومدى العلاقة بين العمق المالي وتقليص الفقر في مصر؟

وعليه، سوف تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية :

- يوجد تأثير معنوي موجب للتعاملات الرسمية مع البنوك على النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة.
- يوجد تأثير معنوي موجب بين العمق المالي وتقليص الفقر في مصر خلال فترة الدراسة.

٤/ مراجعة الأدبيات السابقة :

يوجد قطاع عريض من الأدبيات السابقة التي تعرضت لبحث ودراسة تأثيرات الشمول المالي على اقتصاديات الدول من جوانب متعددة، مثل مواجهة الفقر وزيادة النمو وزيادة الاستهلاك وإنتاجية الاستثمار وزيادة الميل للادخار وتمكين القوى العاملة.^{١١}

علاوة على ذلك، يلعب النفاذ إلى الخدمات المالية دوراً حاسماً في الحد من عدم عدالة توزيع الدخل والفقر. فقد توصلت دراسات عديدة^{١٢} إلى أن عدم الحصول على الخدمات المالية يمكن أن يزيد من عدم المساواة في الدخل والفقر في الاقتصاد، وأن الشمول المالي من خلال المؤسسات المالية التي تعتمد على البنوك يعجل من تسهيل التمويل للفقراء ويؤثر إيجابياً في الحد من عدم العدالة في توزيع الدخل، الأمر الذي يساند في دفع معدلات النمو الاقتصادي الشامل.

ويوجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، على سبيل المثال دراسة (Kim and et al., 2018)^{١٣} التي ركزت على بحث علاقة الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة العالم الإسلامي، ودراسة (Qamruzzaman, and Jianguo, 2017)^{١٤} التي تعرضت لدراسة علاقة الابتكار المالي والنمو الاقتصادي في بنجلاديش، ودراسة (Sanjaya and Nursechafia, 2016)^{١٥} التي تناولت بحث أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في أندونيسيا، ودراسة (Sharma, 2016)^{١٦} التي تعرضت لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي بالهند، ودراسة (Bara and Calvin, 2016)^{١٧} التي تعرضت لتقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في زيمبابوي، ودراسة (Adeola and Olaniyi, 2017)^{١٨} التي تناولت تأثير الشمول المالي على التنوع الاقتصادي في نيجيريا.

وقد توصلت دراسة (Demirgüç and Leora, 2012)^{١٩} إلى أن تأثيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي تنبع من تأثير الشمول المالي بالدرجة الأولى

على التنمية المالية، حيث أن تسهيل الحصول على الخدمات المالية بالسعر العادل وفي الوقت والمكان المناسبين دون أي تمييز في المجتمع بما يحفز على التنمية المالية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من الشمول المالي مفيداً للفقراء الذين لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية. الأمر الذي يشير إلى أن الشمول المالي سيجذب الأفراد غير المشتملين في النظام المالي الرسمي حتى يتمكنوا من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية مثل المدخرات والودائع والتسهيلات الائتمانية والتأمين. الأمر الذي يؤكد أن الشمول المالي سيقود إلى زيادة الميل للادخار ومن ثم زيادة تراكم رأس المال وبالتالي ارتفاع إنتاجية الاستثمار، وتطوير المشاريع، وتساعد كل تلك المكونات في تحسين المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع.

أيضا يفيد الشمول المالي في الحد من ظهور أي مصادر ائتمانية غير رسمية في الاقتصاديات الناشئة، بما يضمن زيادة مستوى الكفاءة والأمان للمؤسسات والادخار والاستثمار الآمنة، من خلال تسهيل الحصول على تولىفات متنوعة من الخدمات المالية الفعالة.

أما دراسة (Ibrahim and et.al., 2019)^{٢٠}، فقد تعرضت لدراسة نظرية السوق الحرة المعروفة أيضاً باسم "نظرية تعظيم ثروة المساهمين" والتي اتجهت لتفسير محددات الشمول المالي على المستوى الكلي، اعتماداً على افتراض أن قوى السوق يمكنها تحديد الوصول إلى الخدمات المالية على أفضل وجه، وأن اقتصاد السوق الحر لديه القدرة للوصول إلى الشمول المالي بالشكل الأمثل. ومع ذلك، فإن تدخل الحكومة في النظام المالي في شكل ضوابط وإصلاحات يمكن أن يؤدي إلى استبعاد بعض شرائح المجتمع من النظام المالي.

وقد توصلت دراسة (Levine , 2005)^{٢١} إلى أن البنية التحتية المؤسسية للنظام المالي تسهم في الحد من عدم تناسق المعلومات المالية، ومن ثم تقليص تكاليف المعاملات، والذي بدوره يؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي. ويتمثل التأثير الفعال للسياسات المالية الشاملة في أنها تسهم في الحد من الفقر، وترسيخ النمو لصالح

الفقراء. ففي دراسة (Collins, 2009)^{٢٢} التي تتبع آثار التمويل المالي للفقراء في بنغلاديش والهند وجنوب إفريقيا تم الوصول إلى تأكيد العلاقة السببية بين سهولة الوصول إلى مجموعات مناسبة من الخدمات المالية قليلة التكلفة وبين ارتفاع مستويات دخول ورفاهية الفقراء.

ولاحظت دراسة (Demirguc and et. Al., 2008)^{٢٣} أيضاً أن الشمول المالي لا يؤدي فقط إلى النمو المجرد، ولكن يقود أيضاً إلى النمو لصالح الفقراء وكذلك الحد من عدم عدالة توزيع الدخل وتحسين الرعاية الاجتماعية. وبصفة عامة، فإن الشمول المالي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال خلق القيمة للشركات الصغيرة ذات الآثار الإيجابية نتيجة التحسن في مؤشرات التنمية البشرية -مثل الصحة والغذاء والتعليم- والحد من عدم المساواة والفقير.

والأدبيات الحديثة لمعالجة الشمول المالي، بدأت تأخذ بمفهوم الابتكار المالي أكثر من تركيزها على المفهوم التقليدي للشمول، علي سبيل المثال دراسة (Cynthia and Onyeiwu, 2019)^{٢٤} التي تعرضت لبحث أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، أخذت بمفهوم الابتكار المالي بأنه تلك العملية المستديمة التي تتطلب ادخال وتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة على الدوام، فضلا عن التفاعل مع العملاء وتطوير هياكل المؤسسات. وسعت الدراسة إلى التسويق إلى عدم كفاية الوصول للشمول المالي، وانما ضرورة الاستدامة في الابتكار المالي لخدمات ومنتجات جديدة باستمرار، بالشكل يتناسب مع المتطلبات المتغيرة للمدخرين سواء الأفراد أو الشركات، الأمر الذي يسمح بتحفيز النمو الاقتصادي وتحول شامل للنظام المالي للدولة.

أما دراسة (Adewale and et. Al., 2012)^{٢٥}، فقد اتجهت إلى دراسة العوامل المختلفة التي تعيق الوصول إلى التمويل واستعمال الموارد الاقتصادية لتطوير ريادة الأعمال في إحدى المدن بنيجيريا، حيث تم جمع البيانات عن طريق توزيع استبيانات على أصحاب المشاريع الريادية الصغرى في منطقة الدراسة،

واستنتجت الدراسة أن العوامل الاختيارية والاجبارية لها تأثير كبير على الاستبعاد المالي بين المشاركين. ولكن الأكثر خطورة جاء في شكل استبعاد اختياري نتيجة قلة الاستخدام، وفي هذا الصدد تأتي الاعتبارات الدينية لدى المسلمين الفقراء. وقد لعبت العوامل الطوعية متمثلة في العوامل الثقافية والاعتبارات الدينية، والخوف من الديون، الأدوار الأهم في التأثير على الاستبعاد المالي.

أما دراسة (Anand and Kuldip, 2013)^{٢٦}، فقد تعرضت لتفسير الاعتبارات وراء الإدماج/الاستبعاد المالي غير الطوعي، حيث اتضح أنه تختلف طبيعة الاستبعاد وأشكاله والعوامل المسؤولة عنه من شخص لآخر، لأن الاستبعاد يعتمد على الأفراد ويخضع للأذواق. واستنتجت الدراسة أن هناك عناصر هامة تؤثر على حالة الإدماج المالي في جميع أنحاء العالم، من أهمها الجنس، والعمر، وامتلاك بطاقة هوية قانونية، ومدى معرفة القراءة والكتابة، وقدر المسافة للنقل من منطقة السكن إلى أقرب موقع للخدمات المالية، فضلا عن العوامل النفسية والثقافية، والارتباط بين نطاق الدفع الأمني بالنظام المصرفي، وحجم الرسوم المصرفية، واشترطات الحصول على المنتجات ومدى سهولتها وصعوبتها، ومستوى الدخل ونوع المهنة والتخصص، ومدى جاذبية المنتج.

كما تناولت الدراسة السابقة أهم المقاييس للشمول المالي، حيث تعرضت أولاً للمتغيرات العامة للقياس العام للشمول المالي، وأشارت إلى عدم وجود هيكل شامل يمكن استخدامه في قياس مدى الشمول المالي في جميع الدول، ولكن بصفة عامة يمكن استخدام عدة مؤشرات لقياس مدى الشمول المالي، من أهمها المتغيرات العامة للشمول المالي، على سبيل المثال عدد حسابات الودائع لكل ١٠٠٠ نسمة، وعدد حسابات الائتمان لكل ١٠٠٠ نسمة، وعدد السكان لكل فرع بنك، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة. هذا فضلا عن المتغيرات الأخرى لقياس الشمول المالي، والتي من أهمها العمق المالي والذي يتم قياسه بسهولة النفاذ للخدمات المالية.

ودراسة (Loan and et. Al., 2019)^{٢٧} تعرضت للروابط بين الشمول المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، حيث أن الشمول المالي مرتبط سلباً باستقرار الاقتصاد الكلي، إما عن طريق زيادة المخاطر المالية أو عن طريق الحد من استقرار الاقتصاد الكلي، فالشمول المالي يوسع من نطاق المقرضين، ويخفض معايير وشروط الإقراض، وبالتالي يرفع المخاطر الاقتصادية والمالية. كما أن زيادة الإقراض من جانب مؤسسات التمويل الأصغر دون إشراف مناسب يمكن أن يضعف الفعالية الكلية للأنظمة في أي دولة، مما يزيد من المخاطر في النظام المالي ككل. أيضاً فإن الوصول المفرط إلى الائتمان يمكن أن يؤدي إلى تدهور جودة الائتمان وتسريع نمو الائتمان غير المنظم.

من ناحية أخرى، توضح دراسة Loan أن هناك عدة قنوات تشرح الروابط الإيجابية بين الشمول المالي واستقرار الاقتصاد الكلي. أولاً من خلال تعزيز الوساطة بين المدخرات والاستثمار بشكل أكثر فعالية. كما أن الإقراض الأكبر للشركات الصغيرة من شأنه أن يقلل من المخاطر الكلية التي قد يواجهها البنك. علاوة على ذلك، فإن الشمول المالي سيؤدي إلى وساطة مدخرات أكثر شمولاً وكفاءة، ويوفر قاعدة أكثر استقراراً لودائع التجزئة، حيث يميل المدخرون والمقرضون ذوي الدخل المنخفض إلى الحفاظ على سلوكهم المالي خلال الأزمات المالية، والحفاظ على ودائعهم في مكان آمن وسداد قروضهم.

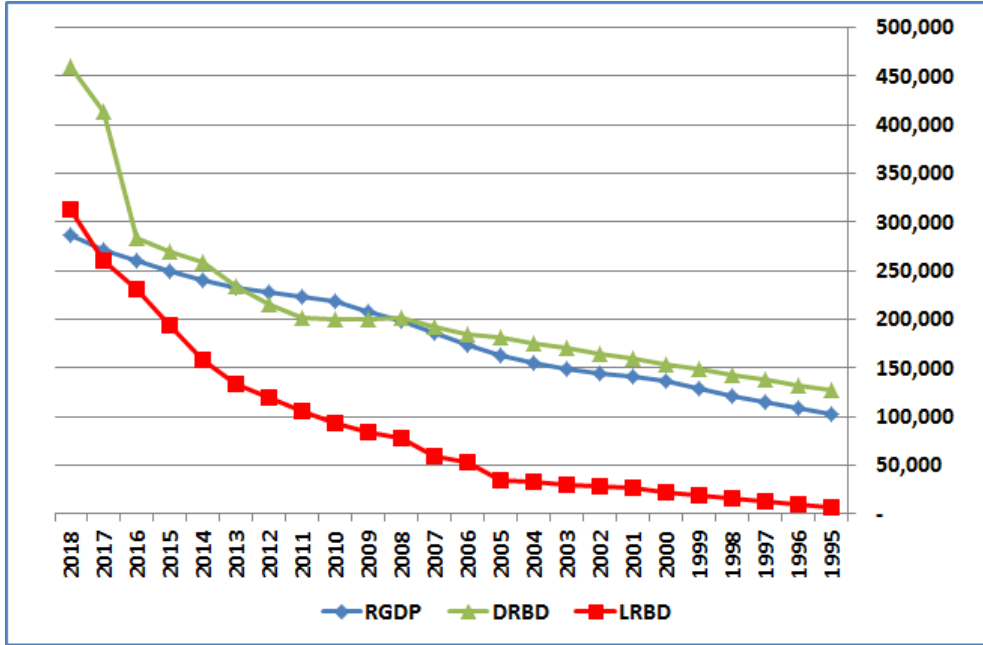
أما دراسة (Abeer and Noura, 2019)^{٢٨}، فقد تعرضت لتحليل محددات الشمول المالي بمصر، حيث استنتجت الدراسة أنه لا توجد علاقة كبيرة بين الجنس ومستوى الإدماج المالي في مصر، في حين أن الأفراد الأكثر ثراءً والأكثر تعليماً والأكثر سناً يندمجون بقوة أكبر في النظام المالي. وتوصلت النتائج إلى أن العائق الرئيسي أمام الاندماج المالي هو في الواقع نقص الأموال، الذي يعيق فتح حساب رسمي (حساب توفير أو حساب ائتماني). وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اتباع نهج تدريجي لمحو الأمية المالية والوعي القوي من أجل ظهور دور إيجابي للنمو الاقتصادي للاندماج المالي في الاقتصاد المصري.

أما دراسة (CGAP & The Arab Monetary Fund, 2017)^{٢٩} فتشير إلى أن العالم العربي لا يزال يقل عن المناطق الأخرى في الشمول المالي، حيث أن ما يقرب من ٧٠% من البالغين (١٦٨ مليون نسمة) لا يمتلكون أي حسابات مصرفية. وهذه النسبة ترتفع إلى حوالي ٨٠% في الدول النامية في المنطقة العربية، والتي تشكل أكبر مجال للاستبعاد من الخدمات المالية الرسمية. وبالمثل، الوصول إلى الائتمان الرسمي يقل عن نصف المتوسط العالمي. ويعود تدني مستويات الإدماج المالي في المنطقة إلى الطلب غير المستغل، في ظل غياب العروض المالية المناسبة. ويتضح ذلك بشكل خاص من خلال الاستخدام المكثف للائتمان غير الرسمي من قبل ٩٢ مليون مقترض على الأقل. فالنساء والأفراد ذوي الدخل المنخفضة، والشباب هم الأكثر استبعاداً من المالية الرسمية.

٥/ التحليل البياني لاتجاهات النمو الاقتصادي ومتغيرات الشمول المالي بمصر:

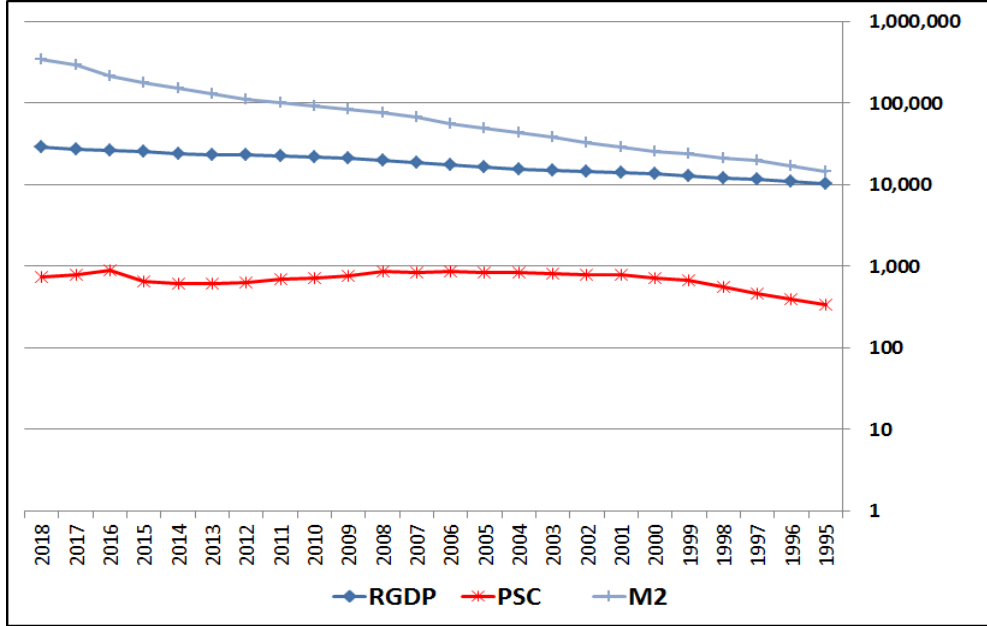
تسعى هذه الدراسة في هذا الجزء إلى التعرف على سلوك النمو الاقتصادي ومتغيرات الشمول المالي، وتحديد مدى دور متغيرات الشمول المالي في تحديد شكل ومسار النمو الاقتصادي.

شكل (١) العلاقة بين الوساطة المالية وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (١٩٥٥-٢٠١٨)



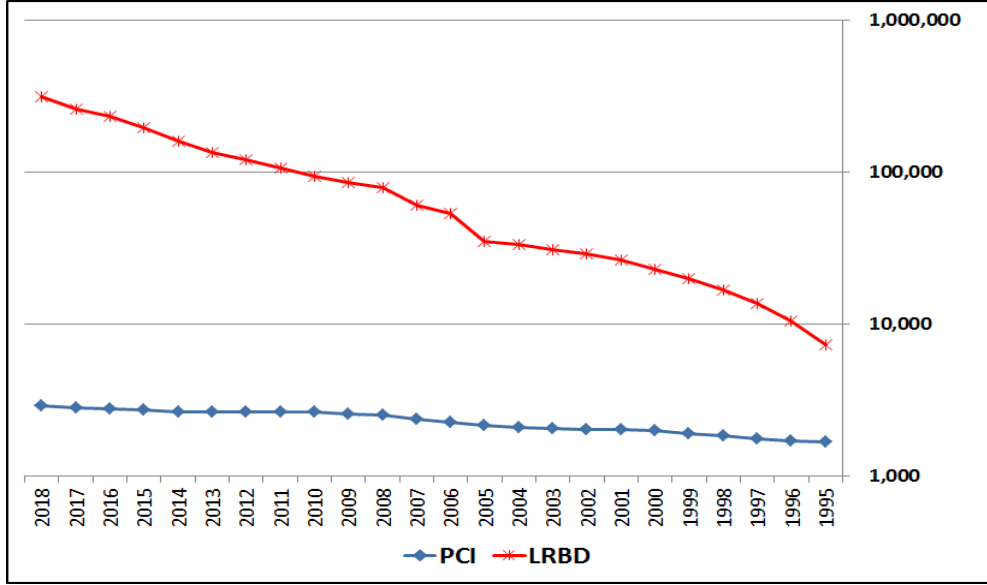
يوضح الشكل (١) أن قروض البنوك للقطاع العائلي تتحرك في نفس الاتجاه مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلا إن معدلات الصعود لهذه القروض تزايدت بشكل ملحوظ بشكل يفوق الارتفاع في الناتج الحقيقي بدءاً من عام ٢٠١١. في المقابل، فقد تزايدت ودائع القطاع العائلي بشكل كبير في عام ٢٠١٦، عندما كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتزايد ببطء.

شكل (٢) العلاقة بين العمق المالي والناتج المحلي الاجمالي (١٩٩٥-٢٠١٨)



يوضح الشكل (٢) أن عرض النقود والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كانا يتحركا في وقت واحد وفي نفس الاتجاه، بينما كان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يسير ببطء حتى عام ٢٠٠٤، عندما بدأ يتزايد بمنوال أسرع. إلا إنه يبدو واضحا أن عام ٢٠١٦ كان يمثل نقطة تحول لمسار كل من عرض النقود والائتمان المصرفي للقطاع الخاص.

شكل (٣) العلاقة بين الشمول المالي وتقليص الفقر (١٩٩٥-٢٠١٨)



يوضح الشكل (٣) أن القروض المستحقة على القطاع العائلي ومتوسط نصيب الفرد من الفرد كانا يتحركا نسبيا في نفس الاتجاه، وكان هناك ارتفاع في كل من المتغيرين بدءا من عام ٢٠٠٦، إلا إن القروض المستحقة على القطاع العائلي أحرزت صعودا متزايدا بدءا من عام ٢٠١١.

٦/ منهجية الدراسة :

تسعي الدراسة إلي الاعتماد على المنهج الاستنباطي وذلك من خلال استعراض أدبيات الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي المصري والمحددات المقترحة للشمول المالي، أخذا في الاعتبار نتائج الدراسات السابقة ومحاولة تطبيق ذلك على النمو الاقتصادي في مصر.

وسوف يعتمد التحليل في هذه الدراسة على بيانات سلسلة زمنية تغطي الفترة (١٩٩٥-٢٠١٨) لتحديد تأثير متغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي المصري.

وبناء على اشتراطات ومعايير مذكورة في هذا البحث، سوف تستخدم الدراسة نموذج الحدود لتوزيعات الانحدار الذاتي المبطة The Autoregressive Distributive Lag (ARDL) bounds لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وهو ما يكافئ اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين مؤشري النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات. ومن مميزات نموذج ARDL، والذي قدمه Pesaran et al. (2001)، انه لا يتطلب تساوى رتب المتغيرات، أي يمكن استخدامه في حالة اختلاف رتب المتغيرات، كما يعطي تقديرات أفضل من النماذج الأخرى في حالة صغر حجم العينة. كما يمكن استخدام نموذج ARDL في التقدير بوضع فترات إبطاء مختلفة لكل متغير. لكن الشرط الأساسي الذي يتطلبه نموذج ARDL هو أن لا يكون أي متغير متكامل من الرتبة الثانية (2)I، كما أن التوصيف الصحيح للنموذج بتحديد رتب متغيرات النموذج وعدد فترات الإبطاء بشكل سليم يؤدي إلى التغلب على مشكلة الارتباط السلسلي لبواقي التقدير والحصول على مقدرات جيدة.

٧/ النموذج القياسي للدراسة :

اعتماداً على دراسة (Okaro, Celestine, 2016)^{٣٠} سوف يتم تطبيق الصيغة اللوغاريتمية البسيطة للعلاقة الرئيسية في هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + U$$

حيث أن :

Y = متغير النمو الاقتصادي ; X = متغيرات الشمول المالي ; β_0 = الثابت ; β_1 = معامل المتغير X_1 ; U = عنصر الخطأ

وسوف تعتمد الدراسة على النموذج المطور في دراسات (Onaolapo, 2015)^{٣١} و (Okaro, 2016) لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

النموذج الأول " تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي " :

يختبر هذا النموذج مدى تأثير الشمول المالي مقاسا بالوساطة المالية للتعاملات مع البنوك على النمو الاقتصادي، فالتسهيلات الائتمانية التي تقدم لقطاع أوسع من المجتمع تعتبر هي الوسيلة الأساسية للاندماج المالي. ويعتمد هذا النموذج على تقدير تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، من خلال افتراض أن هذا النمو كعنصر تابع لكل من ودائع القطاع العائلي، والقروض المستحقة للبنوك للقطاع العائلي، ونسبة الاقتراض إلى الاقتراض (LDR). يمكن استعراض النموذج على النحو التالي :

$$RGDP = f (DRBD, LRBD, LDR)$$

$$RGDP = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U$$

$$\ln RGDP = \beta_0 + \beta_1 \ln DRBD + \beta_2 \ln LRBD + \beta_3 \ln LDR + U$$

حيث أن :

$$\ln RGDP = \text{لو غاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}$$

$$\ln DRBD = \text{لو غاريتم حجم الودائع الجارية للقطاع العائلي بالبنوك التجارية}$$

$$\ln LRBD = \text{لو غاريتم حجم القروض المستحقة على القطاع العائلي للبنوك التجارية}$$

$$\ln LDR = \text{لو غاريتم نسبة صافي الاقتراض/الإقتراض}$$

النموذج الثاني " تأثير العمق المالي على تقليص الفقر " :

يختبر هذا النموذج العلاقة بين العمق المالي وتقليص الفقر، حيث يشير معيار نصيب الفرد من الدخل PCI إلى متغير ثابت لقياس الرفاهية الاقتصادية للسكان، حيث أن الزيادة في نصيب الفرد من الدخل PCI يشير إلى أن المواطنين سيكونون

في وضع أفضل، في حين أن الانخفاض في مؤشر PCI يدل على الانحدار تجاه الفقر. وبالتالي، سيتم استخدام متغير PCI كممثل عن الفقر في النموذج. ومن ناحية أخرى، يتم تعريف الشمول المالي في هذا السياق على أنه مدى العمق في الأنشطة المالية المقدمة.

ويتجه هذا النموذج لتقييم رؤية أوسع للشمول المالي من خلال استخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية للعمق المالي، تتمثل في حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص، وعدد الفروع للبنوك التجارية، وعدد ماكينات الصراف الآلي ATMs. ويمكن استعراض النموذج على النحو التالي :

$$PCI = f(PSC, CBBR, ATMs)$$

$$PCI = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U$$

$$\ln PCI = \beta_0 + \beta_1 \ln PSC + \beta_2 \ln CBBR + \beta_3 \ln ATMs + U$$

حيث أن :

$$\ln PCI = \text{لو غاريتم متوسط نصيب الفرد من الدخل}$$

$$\ln PSC = \text{لو غاريتم حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص}$$

$$\ln CBBR = \text{لو غاريتم عدد الفروع للبنوك التجارية}$$

$$\ln ATMs = \text{لو غاريتم عدد ماكينات الصراف الآلي}$$

٨/ نتائج التقدير :

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد الطريقة المثلى اعتماداً على بيانات الفترة (١٩٩٥-٢٠١٨)، من خلال الاعتماد على نتائج الدراسات السابقة. حيث سيتم أولاً إجراء اختبار جذر الوحدة، ويتم اختيار الطريقة القياسية المناسبة حسب ما يلي:^{٣٢}

١. إذا كانت جميع السلاسل الزمنية ساكنة من الرتبة (0)I، سوف يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية.

٢. أما إذا كانت جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة $I(1)$ ، ولا يوجد بينها تكامل مشترك $Cointegrated$ ، نستطيع أخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية، ثم تقدير نموذج الانحدار القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

٣. أما إذا كانت جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة $I(1)$ ، ويوجد بينها تكامل مشترك، نستطيع أخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية، ثم تقدير نموذج الانحدار القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، فيوجد شكلين من القياس :

a. استخدام نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية باستخدام مستويات البيانات، بما يتيح العلاقة التوازنية على المدى الطويل بين المتغيرات.

b. استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية، الذي يمثل حركية العلاقة على المدى القصير.

٤. أما إذا كانت بعض السلاسل متكاملة من الدرجة $I(0)$ وبعضها $I(1)$ ، أو مزيج منهما، سوف يتم استخدام نموذج $ARDL$.

١/٨ اختبارات جذر الوحدة: Unit Root Tests

للتعرف على درجة تكامل المتغيرات الأساسية في النموذج، سيتم اختبار وجود جذر الوحدة لكل سلسلة زمنية باستخدام اختبار $Augmented Dickey-Fuller$ Test (ADF).

وقد اتضح بعد إجراء الاختبار اختلاف رتب سكون المتغيرات بين $I(0)$ و $I(1)$ ، وذلك كما يوضح الجدول (١)، حيث يتضح أن بعض السلاسل جاءت غير ساكنة في المستوى، وسكنت بعد أخذ الفروق الأولى لها، أي متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ في حين أن البعض الآخر من المتغيرات كانت ساكنة في مستواها، أي متكاملة من الرتبة $I(0)$.

جدول (١) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج المستخدم باستخدام (ADF)

الفرق الأول			المستوى				القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية	
ثابت واتجاه	ثابت فقط		ثابت واتجاه	ثابت فقط					
-3.197227		-3.188571	*	-3.380632	#	-0.940343		I (0)	LnRGDP
-0.268538		0.398605		-1.524374		2.621513	#	I (0)	LnDRBD
-4.68564	**	-4.882155	**	-3.774678	*	-1.333704		I (0)	LnLRBD
-4.863347	**	-4.3134	**	-2.191793		-2.293593		I (1)	LnLDR
-2.932685		-2.03069		-2.864137		1.522233		I (1)	LnMS
-3.641488	*	-3.297749	*	-2.649959		-0.345953		I (1)	LnPSC
-4.979963	**	-3.328462	*	-1.651802		-4.284767	**	I (0)	LnCBBR
-4.941735	**	-5.209053	**	-2.42988		-0.835288		I (1)	LnATMs
-3.167179		-3.094427	*	-3.235973		-1.161731		I (1)	LnPCI

- (***) تشير إلى مستوى معنوية ١%، وتشير (*) إلى مستوى معنوية ٥%، في المقابل تشير (#) إلى مستوى معنوية ١٠%.

- MacKinnon (1996) one-sided p-values

وبناء على نتائج اختبار جذر الوحدة في الجدول (١)، سوف تتبنى الدراسة استخدام نموذج ARDL.

٢/٨ الاختبار التطبيقي باستخدام نموذج ARDL :

يعرف نموذج ARDL بأنه منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. ويتم تطبيق هذا النموذج حسب خطوتين، كما يلي :

١. اختبار التكامل المشترك، من خلال اختبار الحدود Bounds Test.

٢. منهجية متجه تصحيح الخطأ ARDL VECM.

لقد قام كل من (Pesaran and et al, 2001) ، و (Pesaran, 1997) ، و (Shinand And Sun, 1998) بالمزج بين نموذج (AR) ونموذج الإبطاء الموزع المحدود ، حيث أن هذه النماذج لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، و يمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) I، أو متكاملة من الدرجة الأولى I (1)، أو خليط من الاثنين ولكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة متكاملة من الدرجة الثانية (2) I. ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالية :

- أنه يستخدم عدد فترات الإبطاء المثلى للتخلص من الارتباط الذاتي لحد الخطأ.
- يتمتع بسمات أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المتعارف عليها في اختبارات التكامل المشترك.
- يُمكن من الحصول على أفضل نتائج للمعاملات في الأجل الطويل وأن اختبارات التقدير يمكن الثقة فيها بشكل كبير.
- يُمكن من فصل تأثيرات المدى القصير عن المدى الطويل، حيث يستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل وال المدى القصير في نفس المعادلة. فضلا عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل.
- تعتبر المعلمات المقدرية في الأجل القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك المقدرية في الطرق الأخرى مثل جرانجر وجوهانسون.

١/٢/٨ الاختبار التطبيقي للنموذج الأول " تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي " :

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج UECM، تقدم دراسة (Pesaran and et. al., 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة باختبار الحدود، حيث يأخذ نموذج الدراسة الصيغة التالية:

$$\Delta \ln \text{RGDP}_t^p = a + \beta_1 \ln \text{RGDP}_{t-1}^p + \beta_2 \ln \text{DRBD}_{t-1} + \beta_3 \ln \text{LRBD}_{t-1}^g + \beta_4 \ln \text{LDR}_{t-1} + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta \ln \text{RGDP}_{t-i}^p + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta \ln \text{DRBD}_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 \Delta \ln \text{LRBD}_{t-i}^g + \sum_{i=1}^q \gamma_4 \Delta \text{LDR}_{t-i} + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث أن :

Δ	=	تعبير عن الفرق الأول للمتغير
a	=	تعبير عن الجزء الثابت أو القاطع
β	=	تعبير عن معاملات الأجل القصير (تصحيح الخطأ الديناميكي)
γ	=	تعبير عن معاملات علاقة الأجل الطويل
ε	=	تعبير عن حد الخطأ العشوائي
t	=	تعبير عن متجه الزمن

ويقوم نموذج ARDL على انتقاء فترات الإبطاء الزمني المثلى للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام. كما يعطي نموذج ARDL أفضل النتائج للمعاملات في الأجل الطويل وتكون اختبارات التشخيص ذات مصداقية بشكل عام. لذلك يعتبر نموذج ARDL من أكثر النماذج التي تتلاءم مع أحجام العينات المتوسطة، مثل التي في الدراسة والتي تضم نحو ٢٣ مشاهدة تمتد من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٨.

ويمكن الاعتماد على المعادلة (1) في تفسير تأثير الشمول المالي على الوساطة المالية ومن ثم تأثيرها على النمو الاقتصادي عن طريق القيم المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. فالقيم المتباطئة للمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي) أدخلت لتأخذ في الحسبان تكيفاتها للتغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة. ولهذا، فإن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثير الأجل القصير عن الأجل الطويل.

كما يقوم الاختبار في نموذج ARDL أولاً على اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل، وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تختبر عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_A: \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0, \beta_4 \neq 0,$$

وبعد القيام باختبار (Wald test)، تتجه الدراسة إلى مقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها Pesaran، حيث يتبين القيم الحرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدودها المعنوية وذلك لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وفرق Pesaran بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى $I(0)$ والمتغيرات المتكاملة عند مستواها $I(1)$ ، أو تكون عند نفس درجة التكامل. فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة

المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

نتائج التكامل المشترك للمعادلة (١) باستخدام نموذج ARDL :

سيتم اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM باستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي غير المقيد Autoregressive Model Unrestricted Vector ، في ظل وجود الثابت فقط.

وسوف يتم ذلك باستخدام معيارين مختلفين لتحديد عدد هذه الفجوات وهما: معيار معلومات (AIC: 1973) Akaike ، معيار معلومات Schwarz (SC:1978). ومن المعروف أنه في حالة اختيار عدد قليل جداً من فترات الإبطاء فقد يؤدي ذلك إلى مشكلة الارتباط التسلسلي، ومن ناحية أخرى إذا تم اختيار عدد كبير جداً من فترات الإبطاء فقد يؤدي ذلك لفقدان درجات الحرية والكفاءة.

ويوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (١) :

جدول (٢) نتائج تقدير المعادلة (١) بنموذج ARDL(4, 4, 1, 4)

Prob.	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات المستقلة
0.0018	7.41166	1.466106	LNRGDP(-1)
0.0398	-3.004147	-0.763201	LNRGDP(-2)
0.9838	-0.021605	-0.006051	LNRGDP(-3)
0.1924	1.566105	0.25871	LNRGDP(-4)
0.9559	0.058849	0.001463	LNRDRBD
0.8616	-0.185895	-0.009038	LNRDRBD(-1)
0.3426	1.075811	0.188475	LNRDRBD(-2)
0.2065	-1.506276	-0.345008	LNRDRBD(-3)
0.2527	1.335266	0.232785	LNRDRBD(-4)
0.0361	3.102722	0.066067	LNLDRBD
0.3168	-1.143039	-0.02176	LNLDRBD(-1)
0.3057	-1.173404	-0.013646	LNLDR

Prob.	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات المستقلة
0.2716	-1.27408	-0.016908	LNLDR(-1)
0.2403	1.377993	0.009396	LNLDR(-2)
0.0051	-5.576388	-0.040215	LNLDR(-3)
0.0703	2.452144	0.020611	LNLDR(-4)
25.99018	Mean dependent	0.999928	R-squared
0.25211	S.D. dependent	0.999658	Adjusted R-
-7.909168	Akaike info	0.00466	S.E. of
-7.112582	Schwarz	8.69E-05	Sum squared
-7.753666	Hannan-Quinn	95.09168	Log likelihood
		3.638547	Durbin-Watson

المصدر : نتائج مستخرجة من تقدير المعادلة (١) من برنامج

.Eviews.9

ونظرا لحساسية نتائج تقدير نموذج ARDL لعدد فترات الإبطاء، وان عدد مفردات العينة ٢٣ مشاهدة كما يتكون النموذج من ٤ متغيرات، فسوف يتم تحديد عدد فترات الإبطاء القصوى للنموذج ككل لعدد ٤ فترة إبطاء ثم استخدام معيار Akaike information criterion (AIC) لاختيار عدد الفترات المثلى لكل متغير في النموذج. وبتقدير المعادلة (١) ، يتضح ان النموذج الأمثل المختار هو ARDL(4, 1, 4) ، وبتقدير النموذج المختار والتحقق من معايير جودة النموذج والاختبارات التشخيصية للبقايا واستقرار المعلمات، يتضح من جدول (٢)، أنه نموذجا مقبولا من حيث الجودة (مثل: معامل التحديد Adj-R2، معيار AIC، و SC Schwarz Criterion وأقل قيمة للخطأ المعياري للتقدير (S.E. of Regression)، وأيضا يعتبر مقبولا من حيث الاختبارات التشخيصية.

جدول (٣) تقدير احصائيات (SC) و (AIC) للنموذج المقدر

SC Schwarz criterion	AIC Akaike info criterion	فترات الإبطاء
-7.1	-7.91	LAG 4

وهي قيم منخفضة احصائيا. لذلك، فإن فترة ٤ ابطاءات تعتبر هي الأنسب لتقدير هذه المعادلة.

ثم يتجه التقدير إلي تقدير المعادلة (١) لنموذج $ARDL(4, 4, 1, 4)$ باستخدام اختبار Wald test في حساب إحصائية F المشتركة لمعاملات المتغيرات الأصلية المبطنة لفترة واحدة، ويوضح الجدول (٥) أن قيمة F-Statistics المحسوبة تساوي 7.17. وبمقارنة قيمة F-Statistics المحسوبة بقيم F الدنيا والعليا الحرجة التي قدمها كل من (Pesaran and Pesaran, 2001) و (Narayan, 2005) يتضح أن قيمة F المحسوبة من نموذج $ARDL(4, 4, 1, 4)$ أكبر من قيمة F-Statistics الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1%، أي تقع القيمة المحسوبة خارج الحدود الحرجة.

جدول (٤) نتائج اختبار القيود ARDL Bounds Test

k	Value	Test Statistic
3	7.171100	F-statistic

جدول (٥) قيم F-statistics الحرجة في ظل وجود ثابت فقط وبدون اتجاه

I(1) Bound	I(0) Bound	Significance
3.1	2.01	10%
3.63	2.45	5%
4.16	2.87	2.5%
4.84	3.42	1%

* Critical values for the bounds test: case III:

unrestricted intercept and no trend.

وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك، ومن ثم قبول الفرض البديل بوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، بين مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والودائع الجارية بالبنوك للقطاع العائلي والقروض المستحقة علي القطاع العائلي للبنوك أيضا، وصافي الاقراض إلي الاقتراض. وبحساب معاملات الأجل الطويل للمعادلة (١)، كما في جدول (٦) يمكن استنتاج ما يلي :

أولا : أن النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مصر في الأجل الطويل يتناسب طرديا مع حجم الودائع الجارية بالبنوك للقطاع العائلي وبمستوى معنوية ١%، بينما جاء أثر كل من قروض القطاع العائلي وصافي الاقراض إلي الاقتراض محايدا على النمو.

جدول(٦) تقدير مرونة الأجل الطويل لنموذج ARDL(4, 4, 1, 4)

Prob.	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات المستقلة
0.0000	19.529340	***1.545543	LNDRBD
0.5785	0.603912	0.997117	LNLRBD
0.5673	-0.622551	-0.917331	LNLDR

(-) *** معنوية عند مستوى ١% .

ثانيا : اتضح أن معلمة ودائع القطاع العائلي بالبنوك التجارية LNDRBD جاءت معنوية وبإشارة موجبة، بما يدل على أن تغيرا في هذه الودائع بمعدل ١% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل ١.٥% تقريبا.

ثالثا : أن معاملات قروض القطاع العائلي بالبنوك LNLRBD ونسبة الاقراض إلي الاقتراض LNLDR في الأجل الطويل جاءت غير معنوية.

وقد بلغ حد تصحيح الخطأ حوالي (-٠.٠٤٤) وهو بقيمة سالبة ومعنوية. وبتقدير معادلة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL يوضح جدول (٧) نتائج تقدير المعادلة (١) في الأجل القصير ومنه يتضح أن:

جدول (٧) مروانات الأجل القصير لنموذج $ARDL(4, 4, 1, 4)$

Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.0074	5.015468	***0.510542	D(LNRGDP(-1))
0.9196	0.107472	0.001463	D(LNDRBD)
0.0145	-4.127391	***-0.076252	D(LNDRBD(-1))
0.0035	6.165735	***0.066067	D(LNLRBD)
0.0924	-2.202037	** -0.013646	D(LNLDR)
0.0592	2.613753	**0.010208	D(LNLDR(-1))
0.0021	-7.085033	***-0.044436	ECT(-1)

(-) *** معنوية عند مستوى ١% .

ويتضح من تقديرات الأجل القصير أن القروض المستحقة على القطاع العائلي للبنوك التجارية LnLRBD كانت تتناسب طردياً وبشكل معنوي مع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث أن زيادة هذه القروض العائلية في السنة الجارية بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة الناتج بمعدل ٠.٦% في السنة الجارية. أيضاً اتضح أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين ودائع القطاع العائلي في السنة السابقة وبين الناتج في السنة الحالية، حيث أن زيادة الودائع العائلية بالبنوك التجارية في السنة السابقة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة ٠.٧% في السنة الحالية.

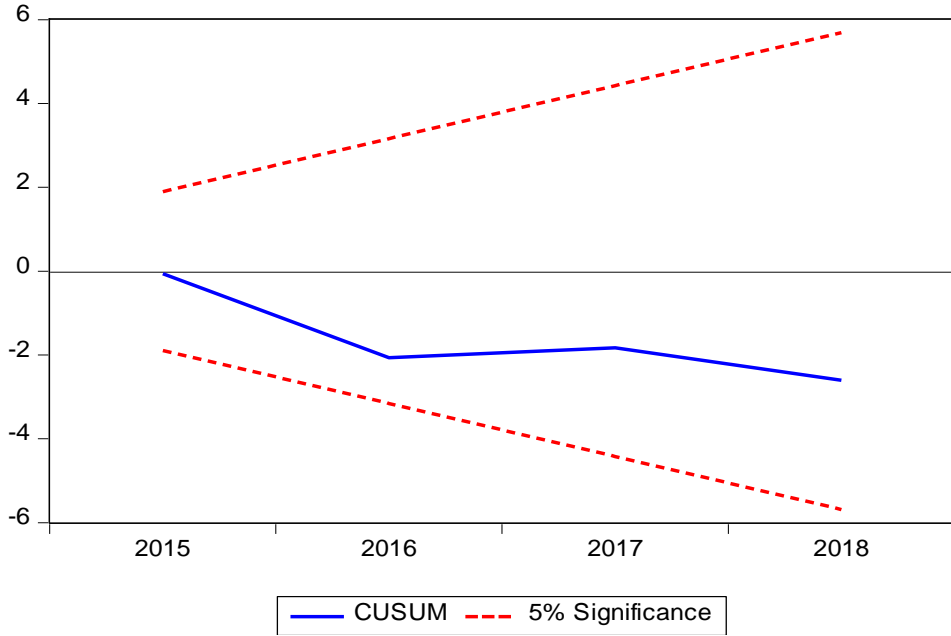
من الجدولين (٦ ، ٧)، يتضح أن ارتفاع مستوى الوساطة المالية ترك تأثيراً واضحاً على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٨)، وجاء هذا التأثير قوياً وواضحاً من خلال الودائع العائلية على المدى الطويل، وأيضاً من خلال كل من الودائع العائلية والقروض المستحقة على القطاع العائلي على المدى القصير. الأمر الذي يعني أن بذل المزيد من زيادة جهود الشمول المالي يمكن أن يحرز المزيد من النمو الاقتصادي بمصر.

كما اتضح أن معلمة التكيف جاءت إشارتها سالبة ومعنوية بشكل واضح وتبلغ (-0.04)، مما يؤكد وجود التوازن في النموذج في الأجل الطويل وأن نسبة 4% من الخلل يمكن تصحيحه سنويا.

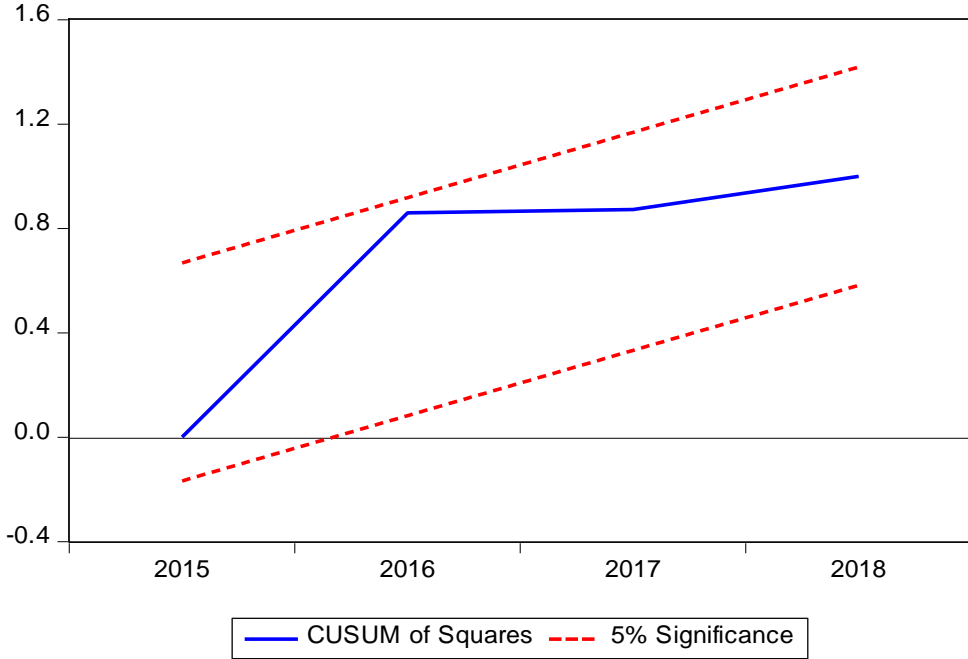
اختبار الاستقرار والانكسار الهيكلي : Structural break and stability check

من أجل التحقق من استقرار المعلمات على المدى الطويل، تستخدم هذه الدراسة من أجل التحقق من استقرار المعلمات على المدى الطويل، تستخدم هذه الدراسة (Andrews, 1993) اختبار الانكسار الهيكلي Structural Break Test، وهو يعتمد على اختبار مضاعف Lagrange ويسمح بإجراء تحديد داخلي للانكسار الهيكلي. توضح النتائج في الجدول (٤) أنه لا يوجد فاصل هيكلي كبير في النموذج. في كلتا الحالتين، قيم p هي 0.32 و 0.94 وهي أعلى من مستوى 5%. هذا يؤدي إلى القبول بعدم وجود فاصل هيكلي وتشير إلى أن المعلمات المقدرة على المدى الطويل غير متحيزة. فضلا عن ذلك، يتم اختبار استقرار معلمات ARDL من خلال تطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMQ. وتوضح النتائج الواردة في الشكلين (٤ و ٥) أنه لا يوجد عدم استقرار كبير في المعلمات المقدرة على المدى الطويل للنماذج، حيث أن الاحصاءات المقدرة تقع ضمن الحدود الحرجة البالغة بمستوى معنوية 5%.

شكل (٤) اختبار المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM) Cumulative sum



شكل (٥) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)
cumulative sum of squares



٢/٢/٨ الاختبار التطبيقي للنموذج الثاني "تأثير العمق المالي علي تقليص الفقر":

تتبنى الدراسة في تقدير النموذج الثاني منهجية مماثلة لتقدير النموذج الأول، ويمكن ترجمة النموذج ليأخذ المعادلة التالية:

$$\Delta \ln PCI_t^p = a + \beta_1 \ln PCI_{t-1}^p + \beta_2 \ln PSC_{t-1}^g + \beta_3 \ln CBBR_{t-1}^g + \beta_4 \ln ATM_{t-1}^s + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta \ln PCI_{t-i}^p + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta \ln PSC_{t-i}^g + \sum_{i=1}^q \gamma_3 \Delta \ln CBBR_{t-i}^g + \sum_{i=1}^q \gamma_4 \Delta \ln ATM_{t-i}^s + \varepsilon_t \quad (2)$$

وسوف يتم استخدام المعادلة (٢) في تقدير تأثير العمق المالي على تقليص الفقر.

وسوف يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_A: \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0, \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0,$$

نتائج التكامل المشترك للمعادلة (٢) باستخدام نموذج ARDL :

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (٢) :

جدول (٨) نتائج تقدير المعادلة (٢) بنموذج ARDL(4, 4, 4, 4)

Prob.	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات المستقلة
0.2133	2.872101	1.771399	LNPCI(-1)
0.9861	-0.021806	-0.021641	LNPCI(-2)
0.3694	-1.525491	-1.092415	LNPCI(-3)
0.3672	1.537026	0.692904	LNPCI(-4)
0.8128	-0.302762	-0.018548	LNPSC
0.6524	-0.607559	-0.032201	LNPSC(-1)
0.2414	2.509177	0.127254	LNPSC(-2)
0.4027	-1.364086	-0.291689	LNPSC(-3)
0.7287	-0.453921	-0.111035	LNPSC(-4)
0.4516	-1.164914	-0.139077	LNCBBR
0.7393	0.43405	0.11213	LNCBBR(-1)
0.3459	1.655414	0.278641	LNCBBR(-2)
0.9429	0.089937	0.011153	LNCBBR(-3)
0.5208	-0.936656	-0.217048	LNCBBR(-4)

Prob.	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات المستقلة
0.5273	-0.917799	-0.087195	LNATMS
0.483	-1.054755	-0.034759	LNATMS(-1)
0.7606	-0.394855	-0.015394	LNATMS(-2)
0.4847	-1.049252	-0.038452	LNATMS(-3)
0.5182	-0.944344	-0.051722	LNATMS(-4)
7.780161	Mean dependent	0.999635	R-squared
0.137574	S.D. dependent	0.993067	Adjusted R-
-7.196497	Akaike info	0.011455	S.E. of
-6.250551	Schwarz	0.000131	Sum squared
-7.011838	Hannan-Quinn	90.96497	Log likelihood
		3.128967	Durbin-Watson

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر : نتائج مستخرجة من تقدير المعادلة (١) من برنامج Eviews.9. وللتحقق من معايير جودة النموذج والاختبارات التشخيصية للبواقي واستقرار المعاملات، يتضح من الجدول أعلاه أنه نموذجاً مقبولاً من حيث الجودة، حيث بلغت قيمة معيار AIC (-7.2) ، في المقابل بلغت قيمة معيار SC حوالي (-6.2). ويوضح الجدول أعلاه أيضاً أن نموذج ARDL(4, 4, 4, 4) المقدر جاء بأربع فترات إبطاء التي تعتبر هي الأنسب لتقدير هذه المعادلة.

جدول (٩) نتائج اختبار القيود ARDL Bounds Test

k	Value	Test Statistic
3	0.727170	F-statistic

جدول (١٠) قيم F-statistics الحرجة في ظل وجود ثابت فقط وبدون اتجاه

I(1) Bound	I(0) Bound	Significance
3.1	2.01	10%
3.63	2.45	5%
4.16	2.87	2.50%
4.84	3.42	1%

* Critical values for the bounds test: case III:

unrestricted intercept and no trend.

وكما حدث في الحالة الأولى، سوف يتجه التقدير إلى تقدير المعادلة (٢) لنموذج ARDL(4, 4, 1, 4) باستخدام اختبار Wald test لحساب إحصائية F المشتركة لمعاملات المتغيرات الأصلية المبطنة لفترة واحدة، ويوضح الجدول (٩) أن قيمة F-Statistics المحسوبة تساوي (0.72). وبمقارنة قيمة F-Statistics المحسوبة بقيم F الدنيا والعليا الحرجة التي قدمها كل من (Pesaran and Pesaran, 2001) و (Narayan, 2005) التي يوضحها الجدول (١٠)، يتضح أن قيمة F المحسوبة من نموذج ARDL(4, 4, 4, 4) أقل من قيمة F-Statistics الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1%، أي تقع القيمة المحسوبة خارج الحدود الحرجة. الأمر الذي يوضح أنه يمكن قبول الفرض الصفري بأنه لا توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج، ومؤشرات العمق المالي. ويمكن استعراض مروونات الأجل الطويل كما يلي:

جدول (١١) مروونات الأجل الطويل لنموذج ARDL(4, 4, 4, 4)

Prob.	t-Statistic	المعاملات	المتغيرات المستقلة
0.1151	5.470185	***0.931397	LNPS
0.4383	-1.215275	-0.130761	LNCBBR
0.071	8.924217	***0.649604	LNATMS

(-) *** معنوية عند مستوى 1% .

من الجدول أعلاه يتضح أن النمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر في الأجل الطويل يتناسب طرديا مع حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص LNPSIC وبمستوى معنوية ١%، وأيضا يتناسب طرديا مع عدد ماكينات الصراف الآلي، وبنسبة معنوية تعادل ١% أيضا. بينما جاء أثر عدد الفروع للبنوك التجارية محايدا على النمو.

كما اتضح أن معلمة حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص LNPSIC جاءت معنوية وبإشارة موجبة، بما يدل على أن تغيرا في هذا الائتمان بمعدل ١٠% يؤدي إلى الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمعدل ٩.٣% تقريبا، بينما أن تغيرا في عدد ماكينات الصراف الآلي LNATMS بمقدار ١٠% يؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد من الناتج بمعدل ٦.٤% تقريبا.

وقد بلغ حد تصحيح الخطأ حوالي (٠.٣٥) ولكنه بقيمة موجبة ومعنوية. وبتقدير معادلة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL يوضح جدول (١٢) نتائج تقدير المعادلة (٢) وهو ما يقيس الأثر في الأجل القصير ومنه يتضح أن:

جدول (١٢) مروانات الأجل القصير لنموذج ARDL(4, 4, 4, 4)

Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.3052	1.923509	*0.421152	D(LNPCI(-1))
0.5163	-0.94992	-0.018548	D(LNPSIC)
0.1972	3.123967	***0.27547	D(LNPSIC(-1))
0.2142	-2.859627	***-0.139077	D(LNCBBR)
0.274	-2.178	** -0.072746	D(LNCBBR(-1))
0.1671	-3.721382	***-0.087195	D(LNATMS)
0.2056	2.988624	***0.105568	D(LNATMS(-1))
0.1816	3.41097	***0.350247	ECT(-1)

(-) *** معنوية عند مستوى ١% .

ويتضح من تقديرات الأجل القصير أن حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص LNPSK كانت تتناسب طردياً وبشكل معنوي مع نصيب الفرد من الدخل عند مستوى ١%، حيث أن زيادة هذا الائتمان في السنة الحالية بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة هذا النصيب بمعدل ٢.٧% في السنة التالية. كما اتضح أن عدد ماكينات الصراف الآلي LNATMS تتناسب طردياً وبشكل معنوي مع نصيب الفرد من الدخل، حيث أن زيادة عدد هذه الماكينات في السنة الحالية بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل ٠.٨% في السنة الحالية. أيضاً تم اثبات وجود علاقة طردية ومعنوية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل وعدد الفروع للبنوك التجارية LNCBBR، عند معنوية عند ١%، حيث أن زيادة هذا العدد للفروع في السنة الحالية بنسبة ١٠% يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ١.٤% في نفس السنة. كما اتضح أن معلمة التكيف جاءت إشارتها موجبة بقيمة ٠.٣٥، وبمستوى معنوية ١%.

٩/ الخلاصة والتوصيات :

يمثل الشمول المالي أولوية للبنك المركزي المصري، حيث تم اتخاذ العديد من المحاولات خلال الفترة الأخيرة لتعزيز زيادة العمق المالي ورفع مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ورغم التحسن الكبير الذي طرأ على مستوى الشمول المالي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)، إلا إن مستوى الشمول المالي الآن لا يزال دون المستوى المأمول، حيث أن نسبة ٣٣% فقط من الرجال هم الذين يمتلكون حسابات بالبنوك التجارية، مقابل نسبة ٢٧% من النساء، بمعنى أن نسبة ٧٠% من المصريين عموماً لا يتعاملون مع البنوك ويقومون بأداء تعاملاتهم المالية بعيداً عن القطاع المالي الرسمي.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، ومدى تأثيره على تقليص مستوى الفقر، وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرين بشكل منفصل،

هما: مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لقياس مستوى النمو الاقتصادي، ومؤشر نصيب الفرد من الدخل لقياس مستوى تقليص الفقر. ومن نتائج اختبار ARDL، توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات الرئيسية، كما يلي:

أولاً : بالنسبة للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، اتضح أنه على المدى الطويل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. كما اتضح أنه في الأجل الطويل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مصر يتناسب طردياً مع حجم الودائع الجارية بالبنوك للقطاع العائلي وبمستوى معنوية ١%، بينما جاء أثر كل من قروض القطاع العائلي وصافي الاقتراض إلى الاقتراض محايداً على النمو. فكل تغيير في هذه الودائع بمعدل ١% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل ١.٥% تقريباً.

أما على المدى القصير، فقد اتضح أن القروض المستحقة على القطاع العائلي للبنوك التجارية كانت تتناسب طردياً وبشكل معنوي مع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث أن زيادة هذه القروض العائلية في السنة الجارية بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة الناتج بمعدل ٠.٦% في السنة الجارية. أيضاً اتضح أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين ودائع القطاع العائلي في السنة السابقة وبين الناتج في السنة الحالية، حيث أن زيادة الودائع العائلية بالبنوك التجارية في السنة السابقة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة ٠.٧% في السنة الحالية.

كما اتضح أن معلمة التكيف لهذه العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي جاءت إشارتها سالبة ومعنوية بشكل واضح وتبلغ سالب ٠.٠٤، مما يؤكد وجود التوازن في النموذج التوازني في الأجل الطويل وأن نسبة ٤% من الخلل يمكن تصحيحه سنوياً.

ثانياً، بالنسبة للعلاقة بين العمق المالي وتقليص الفقر، فلم تثبت وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل. كما اتضح أنه على المدى الطويل توجد علاقة طردية تربط

بين تقليص الفقر مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص وبمستوى معنوية ١%، كما اتضح وجود علاقة طردية بين عدد ماكينات الصراف الآلي ومؤشر تقليص الفقر، وبنسبة معنوية تعادل ١% أيضا. بينما جاء أثر عدد الفروع للبنوك التجارية محايدا على النمو.

واتضح أن تغيرا في مستوى الائتمان المقدم للقطاع الخاص بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج بمعدل ٩.٣% تقريبا، بينما أن تغيرا في عدد ماكينات الصراف الآلي بمقدار ١٠% يؤدي إلى زيادة هذا المتوسط بمعدل ٦.٤% تقريبا.

أما بالنسبة للأجل القصير، فقد اتضح أن حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص يتناسب طرديا وبشكل معنوي مع متوسط نصيب الفرد من الدخل عند مستوى ١%، حيث أن زيادة هذا الائتمان في السنة الحالية بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة هذا المتوسط بمعدل ٢.٧% في السنة التالية. كما اتضح أن عدد ماكينات الصراف الآلي تتناسب طرديا وبشكل معنوي مع نصيب الفرد من الدخل، حيث أن زيادة عدد هذه الماكينات في السنة الحالية بمعدل ١٠% يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل ٠.٨% في السنة الحالية. أيضا تم إثبات وجود علاقة طردية ومعنوية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل وعدد الفروع للبنوك التجارية، عند معنوية عند ١%، حيث أن زيادة هذا العدد للفروع في السنة الحالية بنسبة ١٠% يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ١.٤% في نفس السنة. كما اتضح أن معلمة التكيف بلغت قيمتها ٠.٣٥، وبمستوى معنوية ١%، ولكنها لم تكن بإشارة سالبة.

وعليه، فإن زيادة الشمول المالي وارتفاع مستويات النفاذ إلى الخدمات المالية يحفز النمو الاقتصادي ويقلل من مستويات الفقر. إلا إنه اتضح أن هناك تصحيح هيكلي واضح في العلاقة التوازنية طويلة المدى في علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، مقابل عدم ثبوت هذه العلاقة طويلة المدى في ارتباط الشمول المالي بتقليص الفقر.

الأمر الذي يؤكد على حقيقة أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود لتعزيز وترسيخ الشمول المالي في مصر من خلال محو الأمية المالية، وحماية العملاء، وتوفير الخدمات المالية للمناطق التي ينتشر فيها القطاع العائلي، وإشراك ذوي الدخل المنخفضة في الخدمات المالية الرسمية عبر منتجات التمويل متناهي الصغر.

المراجع :

- ¹ World Bank, (2018), Financial Inclusion on the Rise, But Gaps Remain, Global Findex Database Shows, APRIL.
Asli, D., Klapper, L. , Singer, D., Ansar, S. and Hess, J. R., (2017), "***The Global Findex Database 2017 Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution***", World Bank, Washington, DC 20433.
- ² CGAP & The Arab Monetary Fund, (2017), "***Financial Inclusion Measurement in The Arab World***", Nadine Chehade, Antoine Navarro and Yisr Barnieh, Habib, January.
- ³ Hannig, A., and Jansen, S. (2010), "***Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues***", ADBI Working Paper, No. 259., Tokyo.
- ⁴ Ibrahim H. B., Manu, D. , Adamu J., Ezra H., Kasima, W., Hajara B. and Yusrah I., (2019), "***An Examination of the Impact of Financial Inclusion on Poverty Reduction: An Empirical Evidence from Sub-Saharan Africa***", International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 9, Issue 1, 239 ISSN 2250-3153, January.
- ⁵ CGAP & The Arab Monetary Fund, (2017), "***Financial Inclusion Measurement in the Arab World***", op. cit.
- ⁶ داغي، (٢٠١٧)، "الشمول المالي : دولة قطر أنموذجاً" ، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية - الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن - بريطانيا ، فبراير .
- ^٧ البنك المركزي المصري، (٢٠١٨)، التقرير المالي الشهري، مجلد ١٣، عدد ٨، يونيو.
- ^٨ تقارير متنوعة للبنك المركزي المصري، وتصريحات صحفية للأستاذ طارق عامر رئيس البنك المركزي المصري.
- ^٩ البورصة المصرية، (٢٠١٨)، التقرير السنوي ٢٠١٨، القاهرة.
- ¹⁰ <https://databank.worldbank.org/source/poverty-and-equity>

<http://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/egypt,-arab-rep>.

- ¹¹ Nava A., Diego A., Claudia M., and Dean Y., (2010), "**Remittances and the Problem of Self Control: A Field Experiment Among Migrants from El Salvador**", Working Paper. Ann Arbor: Economics Department, University of Michigan.
- ¹² Banerjee, P., K., Matiar Rahman, and JP Morgan Chase Bank., (2018), "**Financial Inclusion and Economic Growth Empirics of Six South Asian Countries**", Wealth: International Journal of Money, Banking & Finance 7: 4–9.
- Mookerjee, R., and Paul i. (2010), "**Availability of Financial Services and Income Inequality: The Evidence from Many Countries**", Emerging Markets Review, 11, PP: 404–8.
- Swamy, V. (2012), "**Bank-Based Financial Intermediation for Financial Inclusion and Inclusive Growth**". Rochester: SSRN.
- ¹³ Kim, D. and et al., (2018). "**Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries**", Research in International Business and Finance, 43, PP: 1–14.
- ¹⁴ Qamruzzaman, M., and Jianguo W., (2017), "**Financial innovation and economic growth in Bangladesh**", Financial Innovation 3.
- ¹⁵ Sanjaya, I, and Nursechafia, N, (2016), "**Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Cross-Province Analysis In Indonesia**", Buletin Ekonomi Moneter dan Perbankan, 18, PP: 281–306.
- ¹⁶ Sharma, D., (2016), "**Nexus Between Financial Inclusion and Economic Growth: Evidence from the Emerging Indian Economy**", Journal of Financial Economic Policy, 8, PP: 13–36.
- ¹⁷ Bara, A, and Calvin M., (2016), "**Financial Innovation and Economic Growth: Evidence from Zimbabwe**", Investment Management and Financial Innovations, 13, PP: 65–75.

- 18 Adeola, O, and Olaniyi E. (2017), "**Financial Inclusion, Financial Development, and Economic Diversification in Nigeria**", The Journal of Developing Areas, 51, PP: 1–15.
- 19 Demirgüç-Kunt, A, and Leora K. (2012), Financial Inclusion in Africa: An Overview, Washington, DC: The World Bank.
- 20 Ibrahim H. B., Manu, D. , Adamu J., Ezra H., Kasima, W., Hajara B. and Yusrah I., (2019), "**An Examination of the Impact of Financial Inclusion on Poverty Reduction: An Empirical Evidence from Sub-Saharan Africa**", op. cit.
- 21 Levine R. E. (2005), "**Finance and Growth: Theory and Evidence**" In Philippe Aghion and Steven Durlauf (ed); Handbook of Economic Growth Amsterdam: North Holland Elsevier Publishers.
- 22 Daryl C., Jonathan M., Stuart R., and Orlanda R., (2009), Portfolios of the Poor: How the world's poor live on \$ 2 a day, Princeton, N.J: Princeton University Press.
- 23 Demirguc-Kunt A. and Levine R. (2008) "**Finance Financial sector policies, and Long Run Growth**" M. sperce Growth commission Background paper, No 11 Washington, D. C. world Bank.
- 24 Cynthia O. and Onyeiwu C, (2019), " **The Impact of Financial Innovation On Economic Growth In Nigeria**", International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom ISSN 2348 0386 Vol. VII, Issue 8, August.
- 25 Adewale, A., Ataul H., Ahamed K., And Mydin M., (2012), " **A Measurement Model of the Determinants of Financial Exclusion among Muslim Micro-entrepreneurs in Ilorin, Nigeria** ", Journal of Islamic Finance, Vol. 1 No. 1 , PP: 030 – 043.

- ²⁶ Anand S. K. and, Kuldip S. C., (2013), "*A Theoretical and Quantitative Analysis of Financial Inclusion and Economic Growth*", Management and Labour Studies, 38(1&2) , PP:103–133.
- ²⁷ Loan ., Duc H., Anh T. and Michael M., (2019), "*Financial Inclusion and Macroeconomic Stability in Emerging and Frontier Markets*", Business and Economics Research, Group Ho Chi Minh City Open University, Vietnam.
- ²⁸ Abeer R. and Noura E., (2019), "*The Determinants of Financial Inclusion in Egypt*", International Journal of Financial Research, Vol. 11, No. 1.
- ²⁹ CGAP & The Arab Monetary Fund, (2017), "*Financial Inclusion Measurement in the Arab World*", op. cit.
- ³⁰ Okaro, C., (2016), "*Financial Inclusion and Nigerian Economy (1990-2015)*", Journal of Policy and Development Studies (JPDS), Vol. 10, No. 4, November.
- ³¹ Onaolapo A, (2015), "*Effects of Financial Inclusion on The Economy Growth of Nigeria (1982-2012)*", International Journal of Business and Management Review, Vol.3, No.8, PP.11-28, September.

^{٣٢} حسام علي داود، خالد محمد السواعي (٢٠١٣)، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.